

## مدى الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق

### المالية- مدخل تحليلي

أ.م.د. عباس حميد التميمي/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد  
م.م. ندى كاكي بيره

### المستخلص

حدثت تغييرات في المحاسبة سواء على المستوى المحلي او الدولي وقد ادى ذلك الى المزيد من الإفصاح عن المعلومات من قبل الشركات، اذ العديد من الوحدات الاقتصادية ومن اجل جذب المستثمرين ليتفاوضوا على اسهمها في سوق الاوراق المالية يتطلب تعديلات فيما يتعلق بالمعلومات المفصحة عنها، ومن ثم فان الهدف من هذا البحث هو تحليل ما اذا كانت الشركات عينة البحث تفصح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في تقاريرها المالية السنوية وفقا لما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية. وقد استخدم التحليل الوصفي للتقارير المالية السنوية لعينة من (50) شركة مساهمة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم تحديد نسبة الشركات التي تفصح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في تقاريرها المالية السنوية للسنوات(2010-2013).

وقد خلصت الدراسة الى ان نسب الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في التقارير المالية السنوية للسنوات(2010-2013) كانت على التوالي(33.5%)، (17.5%)، (12.5%). كما ان نسب الإفصاح المحاسبي عن المخصصات في قائمة المركز المالي والملاحظات التفسيرية للسنوات(2010-2013) كانت على التوالي(9%)، (11%) . وان نسب الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات وتقرير الادارة للسنوات (2010-2013) كانت على التوالي(27.5%)، (21.5%). كذلك ان نسب الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات وتقرير الادارة للسنوات (2010-2013) كانت على التوالي(27.5%)، (4.5%). مما يشير الى أن نسبة كبيرة من الشركات عينة البحث لا تلتزم بالإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في التقارير المالية السنوية. وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات بمتطلبات القواعد والمعايير المحاسبية بشأن الاحتمالات، ولاسيما فيما يتعلق بقواعد الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات.

**المصطلحات الرئيسية للبحث/** الموجودات المحتملة- المطلوبات المحتملة- المخصصات- الاحتمالات- الإفصاح المحاسبي.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 22 العدد 89

الصفحات 438-453

\*البحث مستل من اطروحة ركتوراه

## المقدمة

ان الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات يوفر لمستخدمي القوائم المالية مزيداً من الشفافية فيما يتعلق بوضع الوحدة الاقتصادية، إذ ان المستخدمين الخارجيين ليس لديهم معلومات واضحة عن الوحدة الاقتصادية ولا سيما المخاطر المرتبطة بالاحتمالات، فمن الضروري الإفصاح عن مثل هذه المعلومات، إذا ان معرفة قيم الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات من المتوقع ان تؤدي الى جلب المزيد من الفهم للموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية فضلاً عن جذب المستثمرين وضمان مزيد من الوضوح وكذلك لكي يجري تداول اسهمها في سوق الأوراق المالية، فاتها تحتاج الى التكيف مع متطلبات الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات، وهذا يمكن اثباته بسهولة من خلال نوعية وتفاصيل المعلومات المفصّل عنها من الوحدات الاقتصادية في تقاريرها المالية.

الهدف من البحث هو تحليل ما اذا كان هناك اثر للإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في حجم تداول اسهم الشركات عينة البحث، والتحقق من امتثال تقاريرها المالية السنوية للإفصاح المطلوب من المعايير المحاسبية الدولية، فانه يبرر أهمية البحث لان الإفصاح المحاسبي عن الاحتمالات والمخصصات هو جانب هام للمستخدمين الخارجيين للابلاغ عن المخاطر التي قد تتعرض لها الوحدات الاقتصادية، كما انهم عن طريق القوائم المالية يحصلون على المعلومات لاتخاذ القرارات.

## المحور الأول / منهجية البحث ودراسات السابقة

### أولاً: منهجية البحث

#### 1. مشكلة البحث

تنشأ في الوحدة الاقتصادية احياناً حسابات تنطوي على عدم التاكيد، وهي حالات غير نمطية وان بعض من هذه الحالات هي الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات والتي تكون ناتجة عن احداث ماضية، ولكي تكون معترف بها ومسجلة تعتمد على وقوع حدث او احداث في المستقبل والتي هي ليست تحت السيطرة الكاملة للوحدة الاقتصادية، ومن ثم فان تحديد قيم دقيقة للموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات تعد واحدة من المشاكل التي تواجهها المحاسبة لقياس هذه العناصر بعدالة، فضلاً عن ذلك القلق حول الإفصاح الصحيح للاحتتمالات للتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية، ومن ثم فان الوحدات الاقتصادية ينبغي ان تعلم بان مسك السجلات المحاسبية بدون القياس والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات يعني بالضرورة تقليل مصداقية القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المشمولة بتطبيق القواعد المحاسبية المحلية والدولية. ولعرض الوضع الفعلي للموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في الشركات عينة البحث، يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

ضعف التزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات ؟

#### 2. اهداف البحث

أ. الهدف العام : ان الهدف الرئيس لهذا البحث هو التحقق من مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في الشركات عينة البحث.

ب. الاهداف الخاصة : من اجل تحقيق الهدف العام تم اقتراح الاهداف الخاصة الآتية:

- معرفة طبيعة الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات الواجب الإفصاح عنها.

- تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات الذي شملها البحث.

#### 3. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث بشكل عام في الدور الفعال للإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في اعطاء صورة واضحة وأكثر مصداقية لمستخدمي التقارير المالية السنوية، إذ تنعكس بدورها بشكل ايجابي على الشركات العراقية المساهمة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في زيادة مستوى الشفافية في مخرجات نظامها المحاسبي.

#### 4. فرضية البحث

في ضوء مشكلة البحث التي تمت تحديدها تم صياغة فرضية البحث على النحو الآتي :  
"هناك ضعف في التزام الشركات عينة البحث بالإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة  
والمخصصات".

#### ثانياً: دراسات سابقة

##### 1. الدراسات العراقية والعربية Iraqui and Arab Studies

##### أ. دراسة (عيد، 2006)

وهي بحث بعنوان "دراسة تحليلية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن البنود الشرطية على قرارات منح الائتمان المصرفي"

هدفت الدراسة الى التركيز على موضوع الإفصاح عن البنود الشرطية في القوائم المالية بعدها من الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الاطراف على المستوى المحاسبي في الآونة الاخيرة، نتيجة عدم تأكد حدوث الاثر المالي لها وصعوبة تقدير قيمة نقدية بدرجة معقولة من الدقة لهذا الاثر في تاريخ اعداد القوائم المالية، ومن اهم مظاهر هذا الاهتمام قيام الجهات المهنية المحاسبية باصدار معايير توفر اسس للمحاسبة عنها، بما يساعد المحاسب على اعداد القوائم المالية من جهة، والعمل على توفير معلومات ملائمة عن مثل هذه البنود لمستخدمي هذه القوائم من جهة اخرى.

وقد خلصت الدراسة بعد دراسة وتحليل الاصدارات والنشرات الصادرة عن اهم الجهات المهنية المحاسبية، وهي المعيار المحاسبي الدولي (37)، والاصدارات المحاسبية الامريكية، والتي من اهمها بيان معايير المحاسبة المالية الامريكي (5)، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي (12)، ومعيار المحاسبة المصري (7)، اذ يمكن التعرف على مفهوم البنود الشرطية في تاريخ اعداد القوائم المالية، واهم البنود الشرطية التي يمكن ان تواجه المحاسب في ذلك التاريخ ويجب عليه الإفصاح عنها، كما يتم التعرف على اسس ومتطلبات الإفصاح عن هذه البنود على وفق المعايير المذكورة انفا، وذلك لتحديد مواطن الضعف في متطلبات المعيار المحاسبي المصري مقارنة بالمعايير الاخرى، واخيرا التعرف على اهمية الإفصاح عن هذه البنود بالنسبة للاطراف المهتمة. وقد اوصت الدراسة بتطوير المعيار المحاسبي المصري استنادا الى معايير المحاسبة المالية الامريكية ومعايير المحاسبة الدولية، لكي يلبي المعيار متطلبات الإفصاح عن البنود الشرطية بشكل اكثر ملاءمة وشفافية، وذلك من خلال توفير الخطوط الارشادية للمحاسب لتسهيل عمله في المحاسبة عن مثل هذه البنود. وكذلك العمل على توفير المعلومات الملائمة عن هذه البنود بما يحقق متطلبات الإفصاح الشامل والعادل للمستخدمين.

##### ب. دراسة (النعيمة، 2011)

وهي بحث محاسبة قانونية بعنوان "الإفصاح عن المطلوبات المحتملة وانعكاساتها على تقرير مراقب الحسابات - بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

هدفت الدراسة الى التركيز على احد الفقرات الواجب اخذها بنظر العناية عند اعداد التقارير المالية، الا وهي التي تتعلق باحد انواع المطلوبات التي يعتمد تحققها على وقوع حدث في المستقبل، اي انه عبارة عن مطلوب غير مؤكد في الوقت الحاضر من حيث المقدار، وتاريخ السداد، او الجهة المستفيدة وهو ما يطلق عليها بالمطلوبات المحتملة، وكذلك الإفصاح عنها في التقارير المالية وانعكاساتها على مراقبي الحسابات. وان اهمال هذه المطلوبات سيؤدي الى ظهور خلل في المعلومات المقدمة للمستفيدين ويتمثل هذا الخلل في جوانب عدة نذكر منها عدم دقة مقدار المطلوبات المعروضة في قائمة المركز المالي، مما يؤثر في نتائج التحليل المالي فضلا عن تضخم مقدار صافي الدخل المتحقق للوحدة الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة الى ان ضعف القاعدة المحلية المحاسبية ذي الرقم (9) في معالجة المطلوبات المحتملة من حيث فهم طبيعتها وتوقيتها وتحديد مبلغها، ومن ثم الإفصاح عنها في القوائم المالية سواء اكان تسجيلها او دراجها في حقول الايضاحات والملاحظات لتمكين المستخدم من فهم القوائم المالية المعروضة، فضلا عن ذلك ضعف الملاك المهني المتمثل بالمحاسبين ومراقبي الحسابات وقلة اطلاعهم على المعايير الدولية واكتفائهم بالقوانين والتشريعات المحلية في عملهم مما يؤدي الى قلة معرفتهم بها، ومن ثم عدم تطبيقهم لهذه المعايير مما يؤدي الى عدم تطور مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات.

وقد اوصت الدراسة الى اعداد وتهيئة لجان خاصة لدراسة وتطوير القواعد المحاسبية المحلية، اسواه باقرانها من القواعد المحاسبية الدولية، وبالاخص فيما يتعلق بالقاعدة المحاسبية المحلية(9) في معالجة المطلوبات المحتملة من حيث فهم طبيعتها وتوقيتها وتحديد مبلغها، وبالتالي الإفصاح عنها في القوائم المالية سواء اكان تسجيلها او ادراجها في حقول الايضاحات والملاحظات لتمكين المستخدم من فهم القوائم المالية المعروضة بشكل مقبول. كما يتطلب فتح دورات تطويرية وادخال الكادر المهني المتمثل بالمحاسبين ومراقبي الحسابات لتلافي وتقليل قلة اطلاعهم على المعايير الدولية واكتفائهم بالقوانين والتشريعات المحلية في عملهم، مما يؤدي الى زيادة معرفتهم وخبرتهم بها، ومن ثم تطبيقهم لهذه المعايير بشكل جيد ومقبول مما يؤدي بالتالي الى تطور مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في القطر.

## 2. الدراسات الاجنبية Foreign Studies أ. دراسة (Hennes, 2008)

### "The Reporting of Contingent Legal Liabilities"

وهي بحث بعنوان "الابلاغ عن المطلوبات القانونية المحتملة" هدفت الدراسة الى التحقق من ان الإفصاح عن المطلوبات القانونية المحتملة يوفر معلومات مفيدة لتقييم الاحتمالات الى المستثمرين. وقد اجريت الدراسة على عينة من الشركات قوامها (110) شركة. وقد خلصت الدراسة الى ان (10) من هذه الشركات تفصح عن تقديرات لحجم الخسارة المتوقعة من التقاضي. كما وجدت الدراسة بان الإفصاح عن الاحتمالات المستحقة، والخسائر المادية المحتملة، ورغبة الوحدة الاقتصادية في تسوية هذه المطلوبات يمكن ان تستخدم لعمل تنبؤ بالخسارة المحتملة الناتجة عن القضايا القانونية. وقد اوصت الدراسة بضرورة الإفصاح المستمر للشركات لحجم الخسائر المحتملة من التقاضي، وكذلك توضح كيف الخسائر المحتملة يمكن تقديرها استنادا الى المتطلبات القانونية، فضلا عن ذلك يتطلب لكل من المستثمرين وواضعي المعايير النظر في التغييرات المرتقبة الى بيان معايير المحاسبة المالية(5) فيما يتعلق بالإفصاح عن الخسائر المحتملة.

### ب. دراسة (Darabi & Faghani , 2012)

### "The Disclosure Effects of Contingent Liabilities and Ambiguities on Making Decision by Users of Financial Statements"

وهي بحث بعنوان "تأثيرات الإفصاح عن المطلوبات المحتملة وحالات الغموض في اتخاذ القرار من مستخدمي القوائم المالية" هدفت الدراسة الى دراسة تأثير الإفصاح عن المطلوبات المحتملة في القرارات المتخذة من مستخدمي القوائم المالية. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وقد تم توزيعها عشوائيا بين خبراء الاستثمار، ووسطاء سوق الأوراق المالية، واساتذة الجامعات.

وقد خلصت الدراسة الى ان المطلوبات المحتملة من بين المعلومات المطلوبة للذين يتخذون قرارات الاستثمار، اذ انها تؤثر في قراراتهم. كما توصلت الدراسة الى ان المطلوبات المحتملة المختلفة لها تأثيرات مختلفة عليهم. وقد اوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن معلومات جميع انواع المطلوبات المحتملة الى مجموعات مختلفة من مستخدمي المعلومات المالية لما لها من تأثير على صنع قراراتهم، فضلا عن ذلك اوصت الدراسة ايضا بتحديد انواع المطلوبات المحتملة لما لها من اهمية فمثلا مطلوبات الدعاوي القضائية والضريبية اكثر فاعلية من مطلوبات الضمان.

هذا ويأتي البحث الحالي بوصفه اضافته للدراسات السابقة ويتميز في كونه يركز على معرفة مدى الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

## المحور الثاني / المفهوم المحاسبي للمفهوم الاحتمالات وخصائصها

### أولاً: المفهوم المحاسبي للمفهوم الاحتمالات

ان هناك العديد من المعاني لمصطلح محتمل، إذ تشمل، من قبيل الصدفة (Coincidental)، او العرضي (Accidental)، او في بعض الاحيان (Occasional)، او المتفرقة (Sporadic)، او الذي قد يكون او لا يكون (Which may or may not be)، او الذي قد يحدث او لا يحدث (Which may or may not happen) (Cristea & others, 2004:234). ويذكر (Ferreira & others) ان الاحتمالات تقتصر على الحالات التي توجد في تاريخ اعداد القوائم المالية، وان الاثار المالية سوف تكون محددة بواسطة الاحداث المستقبلية التي قد او قد لا تحدث، اي يتم انشاء المحتمل من حدث وقع في الماضي، وفي حالة وقوع الحدث في المستقبل سوف يتم معالجته (Ferreira & others, 2012:3).

وبناء على ما تقدم، فقد قدمت العديد من التعاريف لمفهوم المحتمل، فقد عرفه بيان معايير المحاسبة المالية (5) "المحاسبة عن الاحتمالات" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى (FASB) بانه "شرط او حالة او مجموعة من الظروف التي تنطوي على عدم التأكد بالنسبة الى مكاسب او خسائر ممكنة للوحدة الاقتصادية الذي سوف ينتهي عند حدوث واحد او اكثر من الاحداث المستقبلية او تفشل ان تحدث (FASB, SFAS No.5,1975:3). وعرف (Martins & Glencoe) من جانبهم المحتمل بانه "يتكون من خطر قائم فعلا والذي ينطوي على درجة من عدم التأكد بالنسبة الى الحدوث الفعلي كنتيجة لحدث في المستقبل، والذي قد يؤدي الى ربح او خسارة للوحدة الاقتصادية" (Martins & Glencoe, 2007:247).

لقد اوضحت التعاريف المشار اليها في انفا تشابه وجهات نظر كل من المعايير والباحثين، بشأن مفهوم المحتمل، بان الحالة او مجموعة الظروف التي تنطوي على عدم التأكد تشير الى حقيقة حدثت بالفعل والتي قد تولد مطلوب او موجود ولوجود حالة عدم التأكد التي سوف تنتهي عن طريق حدث او احداث في المستقبل، فان الحالة او مجموعة الظروف التي تنطوي على عدم التأكد تتميز بالاحتمالية.

### ثانياً: خصائص الاحتمالات

من خلال التعاريف الواردة انفا نجد ان هناك مجموعة من الخصائص لمفهوم المحتمل وهي:

1. ان المحتمل هو وضع او حالة او مجموعة من الظروف.
2. انه موجود في تاريخ اعداد القوائم المالية.
3. ان التأثير النهائي للمحتمل يعتمد على مستقبل معين واحداث غير مؤكدة قد تحدث او قد لا تحدث، واذا حدثت قد تؤدي الى خسائر في قيمة الموجودات او انشاء مطلوبات او زيادة في الموجودات او انخفاض في المطلوبات (في الحالة الاولى الاحتمال يسبب خسائر بينما في الحالة الثانية الاحتمال يسبب مكاسب).

## المحور الثالث / المفهوم المحاسبي للموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة والمخصصات

### أولاً: المفهوم المحاسبي للموجودات المحتملة وخصائصها

حظي مفهوم الموجودات المحتملة باهتمام كبير من الباحثين والمؤلفين بشكل عام، والمعايير المحاسبية الدولية بشكل خاص، لما لها من اثر على مصداقية التقارير المالية. ولما كان الهدف الاساسي للتقارير المالية هو ايصال معلومات مالية صادقة الى المستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، لا بد من بذل اقصى عناية ممكنة في التعرف على ماهية الموجودات المحتملة. وابتداء لا بد من التعرف على اهم ما جاءت به المعايير المحاسبية عن مفهوم الموجودات المحتملة، فقد عرف المعيار المحاسبي الدولي (37) "المخصصات، والمطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة" الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في سنة (1998) الموجودات المحتملة بانها "الموجودات الممكنة، التي تنشأ من احداث ماضية، وسيؤكد وجودها فقط بوقوع او عدم وقوع حدث واحد او اكثر في المستقبل غير مؤكد، وليس ضمن السيطرة الكاملة للوحدة الاقتصادية" (IASB, IAS No.37,1998:10).

كذلك تطرق بعض الباحثين والمؤلفين الى مفهوم الموجودات المحتملة، فقد عرفها (Knoblauch) بانها "المكاسب المحتملة او الدخل المستقبلي الذي يوجد عدم تأكد حوله" (Knoblauch, 2010:24). ومما سبق يتضح ان الموجودات المحتملة هي الموجودات التي تكون امكانية الحصول على منافع اقتصادية منها تعتمد على الاحداث المستقبلية التي لا يمكن السيطرة عليها من الوحدة الاقتصادية.

وفي ضوء ماتقدم فقد حدد مجلس محاسبة القطاع العام (PSAB) بموجب بيان المبادئ المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المحتملة والحقوق التعاقدية الصادر في سنة (2013)، الخصائص الرئيسية التي تتميز بها الموجودات المحتملة وهي (PSAB, 2013:15):

1. يجب ان تكون هناك حالة او وضع قائم معلق في تاريخ اعداد القوائم المالية.
2. يجب ان يكون هناك حدث مستقبلي متوقع، الذي يؤدي الى زوال حالة عدم التأكد فيما يتعلق بوجود الموجود.

### ثانيا: المفهوم المحاسبي للمطلوبات المحتملة وخصائصها

ان المطلوبات المحتملة هي عبارة عن مطلوبات مستقبلية محتملة يكون وجودها مرهونا باحداث مستقبلية، بمعنى ان المطلوبات المحتملة هي نتيجة الظروف الحالية، التي يعتمد وجودها النهائي على بعض الاحداث التي سوف تحدث في المستقبل. بشكل عام، ينبغي تحديد مبلغ المطلوبات المحتملة، ولو ان المبلغ الفعلي لا يمكن تحديده بشكل دقيق لغاية وقوع الاحداث المتوقعة ذات الصلة بهذه المطلوبات. ففي العديد من الحالات ان المسؤولين عن تسديد هذه المطلوبات المستقبلية لا يعرفون المبالغ الحقيقية لها، الا بعد حدوث الحدث المستقبلي. فقد قدمت العديد من التعاريف للمطلوبات المحتملة نظرا لان هذه المطلوبات تنشأ عن حالة عدم التأكد التي ستوفر الفرص لاحتمال حدوث خسائر للوحدة الاقتصادية بسبب وقوع احداث معينة في المستقبل، والتي بمجرد حدوثها تعد خسائر مؤكدة، وعليه عرف (Hendricksen & Bread) المطلوبات المحتملة بانها "المطلوبات التي يمكن ان تنشأ اعتمادا على وقوع احداث في المستقبل" (Hendricksen & Bread, 1999:28). في حين عرف (Knoblauch) من جانبه المطلوبات المحتملة بانها "مطلوبات تنشأ عن احداث ماضية، ولكن غير معترف بها بعد في قائمة المركز المالي، لان الوحدة الاقتصادية من غير المحتمل سوف تقوم بتسويتها او لان قيمة هذه المطلوبات لاتملك قواعد قياس موثوق بها" (Knoblauch, 2010: 22).

ويستنتج الباحثان من تعريف المطلوبات المحتملة، بان الاعتراف بالمطلوبات المحتملة يعتمد على تحقيق حدث معين في المستقبل وان هذا الحدث المستقبلي ليس كليا تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية. وفي ضوء ما تقدم فقد حددت المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما لمجلس محاسبة القطاع العام (PSAB) الى وجود نوعين من الخصائص المتميزة للمطلوبات المحتملة هي (PSAB, GAAP, 2008:7):

1. يجب ان يكون هناك ظرف او حالة موجودة تشير الى انه قد يكون هناك مطلوب.
2. يجب ان يكون هناك حدث مستقبلي متوقع الذي من شأنه انهاء حالة عدم التأكد المتعلقة بوجود مطلوب في نهاية السنة (هذا الحدث يؤكد او يدحض وجود مطلوب).

وقد تبين للباحثان من خلال التطرق الى الخصائص اعلاه بان المطلوبات المحتملة الموجودة تتطلب ان يكون هناك ظرف او حالة موجودة مثل ضمان القروض او دعوى قضائية جارية. ويجب ان يكون هناك ايضا توقع لحدث مستقبلي يؤكد حالة عدم التأكد، وان الحدث المستقبلي سوف يؤكد ما إذا كان مطلوبا موجودا في تاريخ اعداد القوائم المالية.

### ثالثا: المفهوم المحاسبي للمخصصات وخصائصها

ان المخصصات في المحاسبة هي واحدة من الفئات الاساسية لقياس الوضع المالي والربحية. وتكوينها ينبغي ان يكون وفقا لقيد الحيطة والحذر (التحفظ)، لذلك جاءت فكرة تكوين المخصصات من الكلمة الفرنسية (Revisions)، وهي من اصل كلمة (Reserve) اللاتينية، تشير الى شكل من اشكال التحفظ، ومن ثم فإن هذا المعنى موجود أيضا بهذه الصفة في المحاسبة (Poniatowska, 2002:481). ويشير (زهير) الى ان جميع المخصصات هي محتملة، لانها غير مؤكدة من حيث التوقيت او المبلغ بحيث يتم تكوينها من اجل تغطية المطلوبات المحتملة الناتجة من احداث ماضية، والتي لم يتم الاعتراف بها لعدم التأكد من تحققها لكونها متعلقة باحداث غير مؤكدة وخارجه عن نطاق سيطرة الوحدة الاقتصادية، والتي يمكن ان يصدر عنها تدفق لمنافع اقتصادية لتسوية المطلوبات (زهير، 2014:77).

وفي ضوء ما تقدم فقد وضعت للمخصص تعاريف متعددة انطلق واضعوها من زاويا متعددة، فقد جاء تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية بموجب المعيار المحاسبي الدولي (37) للمخصص بانها "مطلوب ذو توقيت او مبلغ غير مؤكدين" (IAS, IAS No.37,1998:3). كما يعرفه مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي بأنه.

"المبلغ المحمل على حساب الأرباح والخسائر من أجل مقابلة الاندثار أو التجديدات أو النقص في قيمة الموجودات أو من أجل مقابلة مطلوبات معروفة ولكن لا يمكن تحديدها قيمتها على وجه الدقة التامة" (جمعة، 2012: 105).

ويتضح من التعاريف الواردة انفا، بان المخصص يبدو عبء على الأرباح أو على الإيرادات، وينبغي خصمه قبل الوصول الى صافي الربح أو اضافته قبل الوصول الى صافي الخسارة. وفي ضوء ما تقدم فقد حدد (عبد الله) خصائص المخصصات بما يأتي (عبد الله، 2011: 401):

1. يتم تكوينها في نهاية المدة المالية وبغض النظر عن تحقيق الوحدة الاقتصادية للأرباح أو الخسائر.
2. يتم اظهارها في قائمة المركز المالي في جانب الموجودات مطروحة من قيمة الموجودات، أو في جانب المطلوبات القصيرة الاجل وذلك لأغراض الإفصاح المحاسبي.
3. المخصصات لا تتراكم وإنما تعدل حسب مقتضيات الامر، الا في حالة مخصصات الاندثار المتراكم.
4. انها تحمل على حساب الأرباح والخسائر.
5. يرتبط كل مخصص منها بحالة معينة ويؤدي وظيفته اذا ما وقعت تلك الحالة، اما اذا لم تقع فيرد الى مصدره اي الى الأرباح المحتجزة.

## المحور الرابع / مفهوم الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات

### أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي

ان هناك توافق في الآراء على ان الغرض الرئيس من المحاسبة هو السماح للمستخدمين لتقييم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية عن الاتجاهات المستقبلية، ان طبيعة ونطاق مشكلة الإفصاح تنطوي على النظر في الأشخاص الذين يتم اجراء الإفصاح لهم، وتقييم احتياجات المستخدمين ومتوسط الإفصاح الذي يستخدم للاتصال مع مجموعات المستخدمين (Keeps, 1990: 3). وفي هذا الاطار نشأت في عقد الثمانينات نظرية الإفصاح كحقل ايجابي لدراسة المحاسبة وتسليط الضوء على عمل (Verrecchia) الذي سعى الى تصنيف البحوث المتعلقة بالإفصاح الى ثلاث مجموعات رئيسية (Verrecchia, 2001: 99):

1. البحوث حول الإفصاح على اساس الارتباط: وتشمل البحوث الهادفة للتحقق في العلاقة بين نشر المعلومات والتغيرات في سلوك المستثمرين.
2. البحوث حول الإفصاح الاختياري: وتشمل البحوث التي تحدد دوافع الإفصاح.
3. البحوث المستندة الى الكفاءة: وتشمل البحوث التي تناقش ماهي انواع الإفصاحات الأكثر كفاءة او المفضلة. وبناء على ما تقدم، يرى الباحثان لغرض الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات، فمن الضروري الأخذ بنظر الاعتبار تصنيف مستويات الاحتمالات الى (المحتمل، والممكن بشكل معقول، والبعيد) والتي لاغنى عنها عند اعداد التقارير المالية.

### ثانياً: الإفصاح المحاسبي عن معلومات الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في

#### التقارير المالية

#### 1. متطلبات الإفصاح المحاسبي عن معلومات الموجودات المحتملة

يتم تطبيق (المحتمل أو الممكن بشكل معقول) للموجودات المحتملة، إذ ان وجود المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف يتأكد فقط عن طريق وقوع واحد أو أكثر من الاحداث المستقبلية غير المؤكدة، فإذا كان احتمال وقوع الحدث في المستقبل هو (محتمل أو ممكن بشكل معقول) فان الموجود هو موجود محتمل وغير معترف به في قائمة المركز المالي، والا فان الوحدة الاقتصادية يمكن ان تعترف بالدخل الذي قد لا يتحقق ابدًا. بدلاً من ذلك يتطلب من الوحدة الاقتصادية الإفصاح لكل فئة من الموجودات المحتملة في الملاحظات التفسيرية في تاريخ اعداد القوائم المالية عن وصف موجز لطبيعة الموجودات المحتملة، وتقدير تأثيرها المالي، والاشارة الى عدم التأكيد المتعلق بمبلغ أو توقيت اي تدفقات داخلية، وإمكانية اي تسديد متوقع، وحقيقة عدم إمكانية اي من المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها (IAS, IAS No.37, 1998: par.89). اما اذا كان احتمال وقوع الحدث في المستقبل هو بعيد (ضئيل جداً)، يكون قياس الموجود غير ممكن ففي هذه الحالة يتم تجاهل هذا النوع من الموجودات بصورة كاملة، لذلك لا داعي لإثباتها أو حتى الإفصاح عنها (حنان وآخرون، 2004: 315).

## 2. متطلبات الإفصاح المحاسبي عن معلومات المطلوبات المحتملة

يتم تطبيق (المحتمل) للمطلوبات المحتملة، إذ ان المحتمل يعني اعلى درجات الاحتمالية، ومن ثم فان الخسارة المحتملة الناجمة عن المطلوبات المحتملة ستكون مستحقة، عندما يكون من المحتمل ان واحد او أكثر من الاحداث سوف تحدث في المستقبل وتؤكد حقيقة الخسارة، وعندما مبلغ الخسارة او المطلوب يمكن تقديره بشكل معقول، ويتم التسجيل المحاسبي بالاقرار بمبلغ الخسارة في قائمة الدخل، والاعتراف بالمخصص كمطلوب في قائمة المركز المالي (Bacon, 1994:150). ويشير (Collator & others) الى انه اذا كان احتمال وقوع واحد او اكثر من الاحداث المستقبلية هو (ممكنا بشكل معقول) فانه يعد مطلوبا محتملا والذي ينبغي ان يكون غير معترف به ولكن يفصح عنه من خلال الملاحظات التفسيرية (Collator&others,2009:116). ويتطلب من الوحدة الاقتصادية الإفصاح لكل فئة من المطلوبات المحتملة في الملاحظات التفسيرية في تاريخ اعداد القوائم المالية عن وصف موجز لطبيعة المطلوبات المحتملة، وتقدير تأثيرها المالي، والاشارة الى عدم التاكيد المتعلق بمبلغ او توقيت اي تدفقات خارجة، وامكانية اي تسديد متوقع، وحقيقة عدم امكانية اي من المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها IASC, IAS (No.37,1998: par.86). كما ذكر (Bacon) بانه اذا كان احتمال وقوع الحدث في المستقبل هو بعيد (ضئيل جدا)، فان المطلوب المحتمل لايعترف به، ومن ثم لا يتم التسجيل او الإفصاح عنه (Bacon, 1994:150).

## 3. متطلبات الإفصاح المحاسبي عن معلومات المخصصات

ان جميع المخصصات بشكل عام هي محتملة لانها غير مؤكدة بالنسبة الى التوقيت والقيمة، وبما ان المخصصات هي "مطلوبات غير مؤكدة بالنسبة الى مبالغها او استحقاتها"، كيف يمكننا التحقق من المفاهيم ذات الصلة، لذلك ينبغي ملاحظة ان الاحتمالات يمكن ان تاخذ الموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة، فضلا عن ذلك هناك تميز صحيح بين المخصص والمحتمل، وباختصار وعلى الرغم من ان جميع المخصصات هي محتملة لكن ليس جميع الاحتمالات يتم تسجيلها بموجب المخصصات. إذ ان حالات عدم التاكيد التي يتم تسجيلها كمطلوبات في شكل مخصصات هي عندما تكون:  
أ. الوحدة الاقتصادية لديها مطلوب حالي (قانوني او طوعي) نتيجة احداث ماضية.  
ب. يكون من المحتمل (اكثر احتمالا للحدث من عدم الحدث) ان تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية سوف تكون مطلوبة لتسوية المطلوب.

ت. ان مبلغ المطلوب يمكن تقديره بشكل موثوق به (Gretna & others, 2009:167).  
ويذكر (Ferias) بانه لكي يكون هناك مطلوب حالي فمن الضروري ان تكون الحقيقة التي ادت الى ذلك قد حدثت، اي هو الحدث الماضي، وان المعالجة المحاسبية للحدث سوف تعتمد على الحكم في جميع الادلة المتاحة للحصول على الاساس الضروري للاقرار به ام لا. ففي حالة الدعاوي القضائية يمكن الحصول على الادلة عن طريق معرفة القانون حول هذه المسألة، او من رأي الخبراء المختصين. وان استخدام التقديرات هو جزء اساسي في عملية اعداد القوائم المالية ولا يقلل من مصداقيتها. وهذا يطبق بشكل خاص في حالة المخصصات التي تتميز بعدم تاكد من معظم البنود الاخرى في قائمة المركز المالي. وان الوحدة الاقتصادية سوف تكون قادرة على تحديد نطاق من النتائج الممكنة، ومن ثم يمكن ان تعمل تقديرا للمطلوب يمكن الاعتماد عليه واستخدامه في الاعتراف بالمخصص. وان المبلغ المعترف به كمخصص ينبغي ان يكون افضل تقدير للتدفقات المطلوبة لتسوية المطلوب الحالي في نهاية مدة التقارير المالية (Ferias, 2003:7). ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي (37) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في سنة (1998) من الوحدة الاقتصادية ان تفصح لكل فئة من المخصصات في الملاحظات التفسيرية في تاريخ اعداد القوائم المالية عن القيمة الدفترية في بداية ونهاية المدة، والاضافات وتشمل المخصصات الاضافية المعمولة خلال المدة، بما في ذلك المخصصات الموجودة، والقيم المستخدمة، وعكس القيم الغير مستخدمة خلال المدة، والزيادة في المبلغ المخصوم للقيمة الحالية خلال المدة نتيجة مرور الوقت وتأثير اي تغيير في معدل الخصم، فضلا عن ذلك يشمل الإفصاح النوعي بان الوحدة الاقتصادية يجب ان تفصح عن الطبيعة العامة للمطلوب والجدول الزمني المتوقع لاي تدفق خارج للمنافع الاقتصادية، وكذلك الاشارة الى عدم التاكيد بشأن مبلغ او توقيت اي تدفقات خارجه وايضا مبلغ اي تسديد متوقع (IASC, IAS No.37,1998:par.84-85).

## المحور الخامس / دراسة تحليلية للإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة

### والمخصصات في التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث

#### - مدخل تحليلي

يهدف هذا المحور الى الوقوف على مدى قيام الشركات عينة البحث بالإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات سواء اكانت في القوائم المالية ام في الملاحظات التفسيرية المرفقة بها ام في تقارير الادارة ومدقي الحسابات. ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحثان بتحليل التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (50) شركة، ويسعى الباحثان من هذا التحليل الى اثبات او نفي فرضية البحث.

#### أولاً: وصف البيانات وتحليلها.

بعد ان تم الانتهاء من جميع البيانات الضرورية لانجاز هذا البحث، فقد قام الباحثان بخطوات عدة تمهيدا لتحليل وتفسير البيانات الظاهرة في التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث للسنوات (2010-2013) وكما يأتي:

##### 1. تحديد انواع المخصصات

2. تحليل المخصصات المعترف بها في قائمة المركز المالي للشركات عينة البحث التي تلي متطلبات الاعتراف التي وضعت بموجب المعيار المحاسبي الدولي (37)، كذلك تحليل الانواع الرئيسية التي صنفها المعيار المذكور، يليه عدد الشركات التي اعترفت فعلا بهذه الانواع من المخصصات، وان العمل بهذه الطريقة يؤكد مدى التزام هذه الشركات بمعايير الاعتراف بالمخصصات على وفق معايير المحاسبة الدولية.

3. فحص ما اذا كانت الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات المفصح عنها من الشركات عينة البحث تلي متطلبات الإفصاح التي حددها المعيار المحاسبي الدولي (37) لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات، ومن ثم عدد الشركات التي قامت بالإفصاح المحاسبي عنها بشكل فعلي في الملاحظات التفسيرية المرفقة بالقوائم المالية، وان العمل بهذه الطريقة يؤكد مدى الالتزام بقواعد الإفصاح من الشركات عينة البحث.

4. تحليل نصوص الملاحظات التفسيرية، والتقارير الادارية، وتقارير مدقي الحسابات الخارجيين لتقييم مستوى الإفصاح المحاسبي لاحتمالات الشركات المبحوثة، ونظرا لوسعها تم استخدام اسلوب تحليل المحتوى، فهي طريقة لتحليل البيانات التي يمكن تطبيقها على كل من البحوث والدراسات الكمية والنوعية.

#### ثانياً: وصف نتائج التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث وتحليلها

1. تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة والمخصصات للشركات عينة البحث للسنوات (2010-2013).

يتم في هذا الاطار تحليل التقارير المالية لجميع الشركات عينة البحث للسنوات المذكورة انفا لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة والمخصصات. ومن خلال تحليل الجدول (1) لوحظ ان نسبة الشركات التي توفر معلومات عن الموجودات المحتملة قد بلغت (33.5%) من العدد التراكمي للشركات عينة البحث ولمدة (4) سنوات، وان نسبة (3%) منها توفر معلومات عن المخصصات، اما الشركات التي لا تفصح عن الموجودات المحتملة فقد بلغت نسبتها (66.5%)، ومنها نسبة (9.5%) من الشركات التي توفر معلومات عن المخصصات، وان الشركات التي توفر معلومات عن المخصصات بلغت نسبتها (12.5%)، منها نسبة (3%) توفر معلومات عن الموجودات المحتملة، كما ان نسبة (87.5%) من ضمن الشركات التي لا توفر معلومات عن المخصصات، منها نسبة (30.5%) تفصح عن الموجودات المحتملة، وسيكون من المهم ايضا ملاحظة ان نسبة (57%) من الشركات لا تفصح عن الموجودات المحتملة ولا عن المخصصات.

جدول (1)

الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة والمخصصات للسنوات (2010-2013)

المجموع		كلا		نعم		الإفصاح المحاسبي عن المخصصات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%33.5	67	%30.5	61	%3	6	نعم
%66.5	133	%57	114	%9.5	19	كلا
%100	200	%87.5	175	%12.5	25	المجموع

المصدر : اعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الاحصائي

2. تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة والمخصصات للشركات عينة البحث للسنوات (2010 - 2013).

يتم في هذا الإطار تحليل التقارير المالية لجميع الشركات عينة البحث للسنوات المذكورة في اعلاه، لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة والمخصصات. ومن خلال تحليل الجدول (2) لوحظ ان نسبة الشركات التي توفر معلومات عن المطلوبات المحتملة قد بلغت (17.5%) من العدد التراكمي للشركات عينة البحث ولمدة (4) سنوات، وان نسبة (1%) منها توفر معلومات عن المخصصات، اما الشركات التي لا تفصح عن المطلوبات المحتملة فقد بلغت نسبتها (82.5%) منها نسبة (11.5%) من الشركات التي توفر معلومات عن المخصصات، وان الشركات التي توفر معلومات عن المخصصات بلغت نسبتها (12.5%) منها نسبة (1%) توفر معلومات عن المطلوبات المحتملة، كما ان نسبة (87.5%) من ضمن الشركات التي لا توفر معلومات عن المخصصات، منها نسبة (16.5%) تفصح عن المطلوبات المحتملة، ومن المهم ايضا ملاحظة ان نسبة (71%) من الشركات لا تفصح عن المطلوبات المحتملة ولا عن المخصصات.

جدول (2)

الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة والمخصصات للسنوات (2010-2013)

المجموع		كلا		نعم		الإفصاح المحاسبي عن المخصصات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%17.5	35	%16.5	33	%1	2	نعم
%82.5	165	%71	142	%11.5	23	كلا
%100	200	%87.5	175	%12.5	25	المجموع

المصدر : اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي

3. تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة للشركات عينة البحث للسنوات (2010-2013).

يتم في هذا الإطار تحليل التقارير المالية لجميع الشركات عينة البحث للسنوات المذكورة انفا، لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة، ومن خلال تحليل الجدول (3) لوحظ ان نسبة الشركات التي توفر معلومات عن الموجودات المحتملة قد بلغت (33.5%) من العدد التراكمي للشركات عينة البحث ولمدة (4) سنوات، وان نسبة (14.5%) منها توفر معلومات عن المطلوبات المحتملة، اما الشركات التي لا تفصح عن الموجودات المحتملة فقد بلغت نسبتها (66.5%) منها نسبة (3%) من الشركات التي توفر معلومات عن المطلوبات المحتملة وان الشركات التي توفر معلومات عن المطلوبات المحتملة بلغت نسبتها (17.5%) منها نسبة (14.5%) توفر معلومات عن الموجودات المحتملة، كما ان نسبة (82.5%) من ضمن الشركات التي لا توفر معلومات عن المطلوبات المحتملة، منها نسبة (19%) تفصح عن الموجودات المحتملة، كما ان من المهم ايضا ملاحظة ان نسبة (63.5%) من الشركات لا تفصح عن الموجودات المحتملة ولا عن المطلوبات المحتملة.

جدول (3)  
الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة للسنوات (2010-2013)

المجموع		كلا		نعم		الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%33.5	67	%19	38	%14.5	29	نعم
%66.5	133	%63.5	127	%3	6	كلا
%100	200	%82.5	165	%17.5	35	المجموع

المصدر : اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي

#### 4. تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخصصات في قائمة المركز المالي والملاحظات التفسيرية

للشركات عينة البحث للسنوات (2010 - 2013). يتم في هذا الإطار تحليل التقارير المالية لجميع الشركات عينة البحث للسنوات المذكورة انفا ، لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخصصات في قائمة المركز المالي والملاحظات التفسيرية. ومن خلال تحليل الجدول (4) لوحظ ان نسبة الشركات التي توفر معلومات عن المخصصات في قائمة المركز المالي قد بلغت (9%) من العدد التراكمي للشركات عينة البحث ولمدة (4) سنوات، وان نسبة (7.5%) منها توفر معلومات نوعية عن المخصصات في الملاحظات التفسيرية، اما الشركات التي لا تفصح عن المخصصات في قائمة المركز المالي فقد بلغت نسبتها (91%)، منها نسبة (3.5%) توفر معلومات نوعية عن المخصصات في الملاحظات التفسيرية بلغت نسبتها (11%)، منها نسبة (7.5%) توفر معلومات عن المخصصات في قائمة المركز المالي، كما ان نسبة (89%) من ضمن الشركات التي لا توفر معلومات نوعية عن المخصصات في الملاحظات التفسيرية، منها نسبة (1.5%) تفصح عن المخصصات في قائمة المركز المالي، ومن المثير للاهتمام ان نسبة (87.5%) من الشركات لا توفر معلومات عن المخصصات في كل من قائمة المركز المالي والملاحظات التفسيرية.

#### جدول (4)

الإفصاح المحاسبي عن المخصصات في قائمة المركز المالي والملاحظات التفسيرية للسنوات (2010-2013)

المجموع		كلا		نعم		الإفصاح المحاسبي عن المخصصات في قائمة المركز المالي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%11	22	%3.5	7	%7.5	15	نعم
%89	178	%87.5	175	%1.5	3	كلا
%100	200	%91	182	%9	18	المجموع

المصدر : اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي

#### 5. تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات وتقرير الإدارة للشركات عينة البحث للسنوات (2010-2013).

يتم في هذا الإطار تحليل التقارير المالية لجميع الشركات عينة البحث للسنوات المذكورة انفا لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات وتقرير الإدارة. ومن خلال تحليل الجدول (5)، لوحظ ان نسبة الشركات التي تفصح عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات قد بلغت (27.5%) من العدد التراكمي للشركات عينة البحث ولمدة (4) سنوات، وان نسبة (9.5%) منها تفصح عن الموجودات المحتملة في تقرير الإدارة، اما الشركات التي لا تفصح عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات فقد بلغت نسبتها (72.5%) منها نسبة (12%) من الشركات التي تفصح عن الموجودات المحتملة في تقرير الإدارة، وان الشركات التي تفصح عن الموجودات المحتملة في تقرير الإدارة بلغت نسبتها (21.5%) منها نسبة (9.5%) تفصح عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات، كما ان نسبة (78.5%) من ضمن الشركات التي لا تفصح عن الموجودات المحتملة في تقرير الإدارة، منها نسبة (18%) تفصح عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات ، ومن الجدير بالذكر ان نسبة (60.5%) من الشركات لا تفصح عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات ولا في تقرير الإدارة.

جدول (5)

الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات وتقرير الإدارة للسنوات (2010-2013)

المجموع		كلا		نعم		الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة في تقرير الإدارة الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%27.5	55	%18	36	%9.5	19	نعم
%72.5	145	%60.5	121	%12	24	كلا
%100	200	%78.5	157	%21.5	43	المجموع

المصدر : اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي

6. تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات وتقرير الإدارة للشركات عينة البحث للسنوات (2010-2013).

يتم في هذا الإطار تحليل التقارير المالية لجميع الشركات عينة البحث للسنوات المذكورة انفا لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات وتقرير الإدارة. ومن خلال تحليل الجدول (6)، لوحظ ان نسبة الشركات التي تفصح عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات قد بلغت (%27.5) من العدد التراكمي للشركات عينة البحث ولمدة (4) سنوات، وان نسبة (%2.5) منها تفصح عن المطلوبات المحتملة في تقرير الإدارة، اما الشركات التي لا تفصح عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات فقد بلغت نسبتها (%72.5)، منها نسبة (%2) من الشركات التي تفصح عن المطلوبات المحتملة في تقرير الإدارة، وان الشركات التي تفصح عن المطلوبات المحتملة في تقرير الإدارة، منها نسبة (%4.5) منها نسبة (%2.5) تفصح عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات، كما ان نسبة (%95.5) من ضمن الشركات التي لا تفصح عن المطلوبات المحتملة في تقرير الإدارة، منها نسبة (%25) تفصح عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات، ومن الجدير بالذكر ان نسبة (%70.5) من الشركات لا تفصح عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات ولا في تقرير الإدارة.

جدول (6)

الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات وتقرير الإدارة للسنوات (2010-2013)

المجموع		كلا		نعم		الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة في تقرير الإدارة الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%27.5	55	%25	50	%2.5	5	نعم
%72.5	145	%70.5	141	%2	4	كلا
%100	200	%95.5	191	%4.5	9	المجموع

المصدر : اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي

7. تقييم مستويات الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات للشركات عينة البحث للسنوات (2010-2013).

يقوم الباحثان بتقديم عرض موجز لمستويات الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات للشركات عينة البحث للسنوات (2010 - 2013) وعلى النحو الآتي:-

جدول (7)

تقييم مستويات الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات للشركات عينة البحث  
للسنوات (2010-2013)

المجموع				المتغيرات
كلا		نعم		
%	العدد	%	العدد	
66.5%	133	33.5%	67	الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة
82.5%	165	17.5%	35	الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة
87.5%	175	12.5%	25	الإفصاح المحاسبي عن المخصصات
91%	182	9%	18	الإفصاح المحاسبي عن المخصصات في قائمة المركز المالي
89%	178	11%	22	الإفصاح المحاسبي عن المخصصات في الملاحظات التفسيرية
72.5%	145	27.5%	55	الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات
78.5%	157	21.5%	43	الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المحتملة في تقرير الإدارة
72.5%	145	27.5%	55	الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة في تقرير مدقق الحسابات
95.5%	191	4.5%	9	الإفصاح المحاسبي عن المطلوبات المحتملة في تقرير الإدارة

المصدر : اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي

ويستنتج الباحثان من الجدول انفا ، بان نسب الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات للسنوات (2010-2013) كانت منخفضة جدا قياسا الى نسب عدم الإفصاح المحاسبي عنها، مما يدل على ضعف التزام الشركات عينة البحث بمتطلبات القواعد الاساسية للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات من اجل فهم طبيعتها ومبالغها وتوقيتها من مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي فان النتائج التي توصل اليها الباحثان من خلال اجراء دراسة تحليلية لمستوى الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في التقارير المالية السنوية للسنوات (2010-2013)، تثبت صحة فرضية البحث والتي مفادها "هناك ضعف في التزام الشركات عينة البحث بالإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات"

## المحور السادس / الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات

1. ان ادارات الشركات عينة البحث تتحمل مسؤولية عدم الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات في تقاريرها المالية السنوية، ويشير واقع الحال الى ضعف التزام غالبية الشركات عينة البحث بالإفصاح، ويعود سبب ذلك الى ضعف اهتمام ودراسة ادارات تلك الشركات في هذا المجال، فقد اظهرت نتائج التحليل الوصفي للتقارير المالية السنوية للسنوات (2010-2013) بان نسبة كبيرة من الشركات عينة البحث لا تلتزم بالإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات.
2. تعزى اسباب عدم الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات من الشركات عينة البحث في جانب منها الى ضعف خبرة ومعرفة العاملين في الاقسام المالية في الشركات بالمعالجة المحاسبية للاحتتمالات والمخصصات، فضلاً عن ضعف قدرتهم على مواكبة متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، ولاسيما المعيار المحاسبي الدولي(37) فيما يتعلق بالاحتمالات والمخصصات.
3. ان عدم الإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات يجعل المعلومات المالية المقدمة ضمن التقارير المالية مضللة، وبالتالي لاتعد تعبيراً صادقا عن الوضع المالي الحقيقي للشركات وتنتج اعمالها.

### ثانياً: التوصيات

1. ضرورة التزام ادارات الشركات بمتطلبات القواعد والمعايير المحاسبية بشأن الاحتمالات، ولاسيما فيما يتعلق بقواعد الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات، وكذلك تحديد الظروف او الحالات التي ادت الى ظهور هذه الاحتمالات والتي سنؤدي في نهاية الامر الى مكاسب او خسائر للشركات، فضلاً عن ذلك تحديد الاجراءات المحاسبية التي من شأنها تجنب الشركات مخاطر الاحتمالات من خلال انشاء مخصصات للاحتتمالات المستقبلية لضمان استمرارية الشركات وعدم تعرضها الى الإفلاس.
2. قيام ادارات الشركات بزيادة نسبة الوعي لدى العاملين في الاقسام المالية فيما يتعلق بمعايير المحاسبية الدولية وقواعد الاعتراف والقياس والإفصاح الواردة فيها المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير المحاسبية الدولية بشتى الوسائل المتاحة.
3. ينبغي على العاملين في الاقسام المالية في الشركات المسؤولين عن اعداد التقارير المالية الاخذ بنظر العناية تلك الاحتمالات، التي قد تواجهها الشركات واتخاذ الاجراءات اللازمة في تقدير الاثار المرتبة على هذه الاحتمالات من خلال الاستعانة بالخبراء الداخليين والخارجيين والحالات المماثلة السابقة، اذ ان اهمالها وعدم الإفصاح عنها يجعل المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية السنوية للشركات مضللة، ومن ثم لا تعد تعبيراً صادقا عن الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركات.

### المصادر / أولاً: المصادر العربية

1. جمعة، احمد حلمي،(2012)، التدقيق والتاكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. حنان، رضوان الحلوة، واخرون،(2004)، اسس المحاسبة المالية – قياس بنود قائمة المركز المالي، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
3. زهير، شلال،(2014)، افاق اصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير – جامعة أمجد بوقرة (بومرداس)، الجزائر.
4. عبد الله، خالد امين،(2011)، محاسبة الشركات – الاشخاص والاموال، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
5. عيد، ربيع فتوح محمد،(2006)، دراسة تحليلية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن البنود الشريطية على قرارات منع الائتمان المصرفي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، القاهرة.
6. النعيمي، علي عثمان نايف،(2011)، الإفصاح عن المطلوبات المحتملة وانعكاساتها على تقرير مراقب الحسابات – بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، غير منشور مقدم الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، العراق.



## ثانياً: المصادر الأجنبية

- 1.(FASB), Financial Accounting Standards Board, Statements of Financial Accounting Standards No.5, (1975), "Accounting for Contingencies" Stamford, CT: FASB.
- 2.(IASB), International Accounting Standards Committee, International Accounting Standard No.( 37), (1998), provisions, Contingent Liability and Contingent Assets, London, UK.
- 3.(PSAB), Public Sector Accounting Board, (2013), Assets, Contingent Assets and Contractual Rights.
- 4.Bacon - Brazilian Institute of Accountants, (1994), Accounting Principles, 2<sup>nd</sup> Ed, They are Paulo: Atlas,Barzil.
- 5.Collator, Roulade & others, (2009), Liabilities and Measurement, In Studying Accounting Theory,They are Paulo: Atlas,Barzil.
- 6.Cristea , H. & others, (2004), Guide to Understanding and Applying International Accounting Standards. Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets), Cesar Publishing House, Bucharest.
- 7.Darabi , Roya, & Faghani , Mehdi , (2012), The Disclosure Effects of Contingent Liabilities and Ambiguities on Making Decision by Users of Financial Statements, International Journal of Business and Commerce, Vol. (1), No.(5).
- 8.Ferías, Manuel, (2003), Conceptual and Normative Basis for Recognition and Disclosure of Liabilities Contingent: An empirical Study in the Chemical Industry and Petrochemical in Brazil.
- 9.Ferreira , Denise & others , ( 2012 ) , The Environmental Contingencies of Foreign Companies that Publish their Financial Statements Under IFRS in the North American Market.  
Gretna, C. & others, (2009), Notes to the Accounting Standardization System, OTOC - House of Chartered Accountants, Lisbon.
10. Hendricksen, Edison & Bread Van, Michel, (1999), Accounting Theory , 5<sup>th</sup> Ed, Richard Dr, Irwin, Inc, USA.
11. Hennes, Karen M., (2008), the Reporting of Contingent Legal Liabilities, Seal College of Business, Pennsylvania State University.
12. Keeps, D. M., (1990), *A course in Microeconomic Theory*, New York, Harvester Wheat Sheaf.
13. Knoblauch , Sizable , (2010) , A Study about Disclosure of Contingencies More in Brazil Open Capital Companies , A thesis Submitted to the University Accounting Federal de Santa Catalina, in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Accounting.
14. Martins, Elise & Glencoe, Ernesto R., (2007), Manual of Corporate Accounting by Shares (applicable to other companies), Sao Paulo, Atlas, Brazil.
15. Poniatowska , L., (2002), Provisions in Light of the Revised Accounting Law, {in :} Gyros J., Jerzemowska M. Martinique, T.(ed.) Accounting to the processes of globalization, University of Gdansk .
16. PSAB, GAAP, (2008), For Manitoba Municipalities, Reference Manual: Obligations, Environmental Liabilities, and Landfills.
17. Verrecchia , Robert E., ( 2001), Essays on Disclosure, Journal of Accounting and Economics, Vol.( 22) .



## The Extent of the Commitment with Accounting Disclosure for Contingent Assets, Liabilities and Provisions in the Shareholding Companies Listed in Iraq Stock Exchange Analytical Entrance

### Abstract

Accounting changes have taken place in either the local or international level has led to more disclosure from companies, and that many of the economic units in order to attract investors to negotiate on its shares price in the stock market require amendments with respect to the information disclosed, Thus, the objective of this research is to analyze whether companies were research sample disclose contingent assets and liabilities and provisions in their annual financial reports with what brought him International Accounting Standards. It has been used descriptive analysis of annual financial reports for a sample of (50) listed company on the Iraq Stock Exchange were identified companies that disclose contingent assets and liabilities and provisions their annual reports for fiscal years (2010-2013).

The Study concluded that the disclosure ratios of contingent assets and liabilities and provisions in the annual financial reports for the years (2010-2013) were respectively, (33.5%), (17.5%), (12.5%). Also, disclosure ratios of provisions in the balance sheet and notes for the years (2010-2013) were respectively (9%), (11%). And the disclosure ratios of assets in the auditor's report and management report for the years (2010-2013) were respectively (27.5%), (21.5%). As well as the disclosure ratios of contingent liabilities in the auditor's report and management report for the years (2010-2013) were respectively (27.5%), (4.5%).

which indicates that a large Proportion of research sample companies no obligating of accounting disclosure for contingent assets, liabilities and provisions in the annual financial reports. The Study Recommended the need for companies administrations commitment to the requirements of accounting rules and standards of recognition, measurement and accounting disclosure contingent assets, liabilities and provisions.

**Key Words:** Contingent Assets - Contingent Liabilities - Provisions - Contingences - Accounting Disclosure.